

حوار

ضيفاً على المجلس التنفيذي للرابطة المارونية
اللواء إبراهيم: دولة بلا رأس دولة
تنزف على طريق الموت

رأى المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ان لا استقرار امنيا من دون السياسي والاقتصادي، وان ما يجري مرده الى "النكيات المتبادلة بين الافرقاء السياسيين". ودعا الى اكمال عقد المؤسسات الدستورية بانتخاب الرئيس، معتبرا ان "جسدا بلا رأس آيل الى الموت". واذ لفت الى ان المؤسسات الامنية من اكثر الذين تأثروا بالازمة، توقع انفجارا اجتماعيا عاجلا ام اجلا اذا لم يتم تدارك الامور

جاء ذلك في حوار صريح ومفتوح بين اللواء ابراهيم واعضاء المجلس التنفيذي للرابطة المارونية في اعقاب الزيارة التي قام بها في 12 كانون الاول الماضي الى مقر الرابطة، وكان في استقباله رئيسها السفير خليل كرم محاطا برؤسائها السابقين واعضاء المجلس التنفيذي.

في بداية الاجتماع رحب السفير كرم باللواء ابراهيم باسم المجلس التنفيذي، وقال: "بكل سرور نستقبلكم في مقر الرابطة المارونية، وقد سبق لكم ان شرفتموها بزيارة منذ سنوات وعقدتم مع مجلسها التنفيذي لقاء تميز بالعمق والشمول، تخلله حوار بناء تناول العناوين الوطنية، وكيف يمكن العبور من حالة الدولة الملتبسة الى الدولة القوية التي تعدل بين ابناءها، وتوطد المفهوم المؤسسي في اجهزتها لتكون في خدمة المواطن، وليس الاجهاز عليه بالفساد والمحسوبية لتلقي به في وهدة الاحباط، وتدفعه الى الكفر بالوطن والنزوح عنه، ليحل محله نازح سوري يتجذر حضوره، ويتسع تحت رعاية اممية ودولية وعربية، تبيعا معسول الكلام، وتحدث عن كرم ضيافتنا، لاغرنا على القبول بهذا المنطق الشاذ، والاستكانة الى مخططها الخبيث الرامي الى دمج النازحين في المجتمع اللبناني على حساب هويته الوطنية وديموغرافيته في عملية تحول سكاني مشبوه، قد يفضي الى نزاعات دامية تكون معه نهاية لبنان، لا قدر الله. ونحن

نعلم تمام العلم، ما تبذلون من جهد جبار وموصول على غير مستوى وصعيد لحل هذا الملف المصري الذي يهدد لبنان في مرتكزات وجوده".

اضاف: "سعادة اللواء، اننا نشهد لوطنيتكم، ونزاهتكم، واندفاعكم، وحرصكم على تذليل كل الصعاب التي تعوق لبنان عن تجاوز محنه المتتالية التي تصيب منه المنابت والجذور، ويضيق المجال بذكر مبادراتكم الرائدة شرقا وغربا من اجل حل العقد والمشكلات، فكنتم تنجحون في العديد من الاحيان، وكانت تعانديكم الظروف في حالات اخرى خارجة عن ارادة الجميع، لكن روح الايثار، والنخوة، والمسؤولية الوطنية، كانت ولا تزال السمة الطاغية على كل عمل تقدمون عليه".

ورد اللواء ابراهيم بكلمة قال فيها: "هي والاستقلال من جيل واحد، تسع سنوات فصلت بينهما، وهي مساحة زمنية تختزن التوق الى تحصيل هذا الانجاز والحفاظ على ارث المؤسسين. في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1943 نال لبنان استقلاله بعدما استحقه بالصبر والعناد والنضال. وفي الحادي والعشرين من آب 1952 اي منذ سبعين عاما، تأسست الرابطة المارونية من نخبة من رجال الفكر والاختصاص لاهداف سامية تزيد البنيان اللبناني قوة وصلابة. عندما استعرضت الاسماء منذ انتخبت اول جمعية عمومية لاعضاء الرابطة جورج تابت رئيسا، ثم تلاه الرؤساء: الياس



اللواء ابراهيم
والسفير كرم
محاطان برؤساء
سابقين للرابطة
المارونية.

والاقتصادي. ما نعاني منه سببه فقدان هذا الاستقرار في البلد، ومرد ذلك الى حجم النكيات المتبادلة على المستوى السياسي. في ما يتعلق بموضوع التشريعات المطلوبة للقطاع المالي ما زلنا في انتظار ما ستؤدي اليه جهود اللجان النيابية المشتركة بكل ما يعني القطاع المصرفي. ومن المؤسف القول ان المناقشات لا تزال تدور في دوامة مفرغة ولم يتم التوصل الى اي شيء عملي بعد. لكن الالهم، لانها ما نعيشه، يجب انتخاب رئيس للجمهورية ليكتمل عقد المؤسسات الدستورية، فلبنان من دونه جسد بلا رأس وهو آيل الى الموت، ونحن لا نريد الوصول الى هذه المرحلة. لا نريد ان نكون متشائمين الى هذا الحد، لكن توصيف الوضع مؤسف. ان لم يكن لدينا رئيس في القريب العاجل، فان ما اخشاه ان تتجه الامور الى الاسوأ. ما اعتقده ان المؤسسات العسكرية والامنية، ضباطا وعناصر، هم من اكثر المتضررين مما وصلنا اليه. وما اتوقعه اذا بقي الحبل على غاربه، ان ينفجر الوضع الاجتماعي عاجلا ام اجلا.

لا استقرار أمنياً في أي دولة من دون استقرار سياسي واجتماعي

للرابطة. وبعدها تحول الاجتماع الى لقاء حوارى شامل تناول مختلف التطورات على الساحة اللبنانية. وهنا وقائعه:

■ القطاع المصرفي بما يشهده من خروقات امنية شكل مسرحا محتملا للفلتان الامني، وعليه هل من تشريع لتسوية العلاقات بين المصارف ومصرف لبنان والدولة والمودعين الذين باتوا يشكلون اكبر حزب لبناني؟

□ من المستحيل ان ينعم اي شعب بالاستقرار الامني ما لم يتوافر شرطان متلازمان هما الاستقرار السياسي

والتي تحاول التغطية على اصوات وائين الموجهين والهايمن، مما يشعرنا بأن المجد الموروث استبيح واوشك ان يتهدم، لاننا نفتقر الى اكمال الاطار الدستوري والمؤسسي وانتظامه تحت قبة القانون الذي يضمن العدالة والمساواة لجميع اللبنانيين. لست هنا اليوم للتباكي على الاطلال او لزرع اليأس، انما لدعوتكم مع كل المخلصين الى استفاقة حضارية لمواجهة الواقع القلق بقلوب كبيرة وعقول متنورة وافكار خلاقة".

وختم اللواء ابراهيم: "ان الخطر الداهم يهدد لبنان، موطن الحرف والكلمة والتعدد الثقافي والديني، واخالكم لن تقصروا في الذود والتحصين والجمع حتى لو كانت المسافة بعيدة، لأن انقاذ لبنان يلغي المسافات".

في نهاية اللقاء، تسلم اللواء ابراهيم من السفير كرم نسخة رسمية عن التوصية الصادرة عن لجنة الجنسية اللبنانية واللاجئين في الرابطة، في شأن عودة النازحين بعدما تبناها المجلس التنفيذي

اوروبية لتزخيم برامج العودة واقتناعهم باهميتها وقد بدأت مساعداتهم تتقلص.

■ هل من جديد يؤدي الى تقليص فترة خلو سدة الرئاسة وتشكيل حكومة جديدة في ظل وجود من يترجم مشاريع خارجية، وهل لديك اي دور كما عودتنا في هذا الشأن؟
□ طالما ان هناك اكثر من فريق لبناني له ارتباطاته الخارجية سيبقى قرارنا معطلا. لاسف، فقد تحول البعض الى سفراء للخارج وبعضهم بات وكلاء سفر. وفي اليوم الذي تتوافر فيه المصلحة الاقليمية والدولية، قد يصبح لدينا رئيس.

■ اليس لدينا اي خطة لمعرفة مصرير الوضع المالي والاقتصادي في معزل عن التشريعات ومردود الثروة النفطية بعد سنوات، ام اننا في انتظار ما يقوله صندوق النقد او البنك الدولي؟

□ انا ممن لا ثقة لديهم بكل ما يعد وعودا غربية او غير غربية للبنان، فانا لا اؤمن بها. منذ بدء الازمة يقال لنا ان اردتم هذا الامر عليكم بهذه الخطوة او تلك، لكن كلما انجزنا واحدة تظهر اخرى. ولأكون واقعيًا وصريحًا، فان ما يجري في ملف الكهرباء نموذج ومثال.

■ ما هو تقديرك لدور الفاتيكان في ظل ما نعيشه اليوم؟
□ للفاتيكان قدرات وامكانيات محدودة اذا اصطدمت بمصالح الدول الكبيرة. انا اعرف وعلى يقين بما قام به قداسة البابا فرنسيس عندما استقبل الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، وقد حدثه بموضوع انتخاب رئيس الجمهورية ولم يصل الى ما يريد.

■ ما هو رأيك في دعوة البطريرك الراعي الى المؤتمر الدولي؟
□ قد تكون الفكرة رائعة، لكنها في الوقت عينه قد تشكل مدخلا الى مشكل في البلد ولمزيد من الانقسامات ما لم يتحقق الاجماع حولها.



تبادل الدروع.

□ ليست لدي اي خشية من مثل هذا الاحتمال، ذلك ان 70% من النازحين السوريين هم مع النظام السوري، ولا خوف من اي مواجهة بينهم وبين حزب الله.

■ تبليغنا من السفير الروسي في بيروت اتهاما مباشرا للغرب والاميركيين بتعطيل مبادرتهم السابقة للعودة، وسألنا رأينا لعقد مؤتمر دولي في بيروت ولكننا هيئة خاصة لا نحل مكان الدولة.

□ صحيح ليس هناك سر في الامر، فقد سبق للروس ان نظموا مؤتمرا دوليا للعودة في دمشق، ولكنه كان فاشلا بسبب مقاطعة الغرب له. الجديد في هذا الموضوع، ان هناك تغييرات ايجابية في توجهات دول

نظامهم لا يسمح بذلك مخافة ان تذهب الاسماء الى سوريا.

■ نخشى من حجم الولادات السورية ان باتوا "مكتومي قيد" وهم من اب وام سوريين؟

□ تداركا لهذا الامر الذي نعي خطورته، بدأ وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور هكتور حجار وبالتعاون مع السفارة السورية، في تطبيق برنامج اعد لتسجيل هذه الولادات في سجل خاص.

■ ما الذي يمنع من تنظيم قوافل النازحين في اتجاه الدول الاوروبية كما فعل آخرون؟
□ قلت ذلك لهذه الدول وتحديدا دول المتوسط كقبرص واليونان واسبانيا وايطاليا، لذلك صاروا اكثر ليونة واكثر قابلية لاعادة النازحين الى سوريا. الجديد انه، نتيجة للزوارق التي اقلتهم الى دولهم مع مواطنين لبنانيين، باتت لدينا مشاكل متعددة تتصل بوجود لبنانيين محتجزين في هذه الدول ونعمل اليوم على استعادتهم.

■ هل تخشى من اي مواجهة مسلحة بين النازحين السوريين وحزب الله؟



رئيس الرابطة المارونية يلقي كلمته.



والمدير العام للامن العام.

■ اليس من الافضل تقديم المساعدة للنازحين في سوريا بدلا من لبنان؟ ولماذا لا تسلمنا المفوضية اللوائح الخاصة بهم؟
□ المساعدات لن تتوقف ولا يجب ان تتوقف لا هنا ولا في الداخل السوري، وللمفوضية السامية لشؤون اللاجئين مراكز في سوريا تهتم بالنازحين لديهم ايضا. اما بالنسبة الى اللوائح فيقولون ان

المؤسف ان نكون في الطريق الى مكان خطير بتغطية دولية. لذلك كله، ان لم نقف صفا واحدا قد يذهب البلد نتيجة ما يحاك من مؤامرات. بالمناسبة، لا بد من شكركم على الجهد الذي بذل من اجل وضع "التوصية" التي تسلمتها في شأن حل الملف السوري في لبنان، وكونوا على ثقة انها ستصل الى من يعنيه الامر في الوقت والمكان المناسبين.

■ التقيتم قبل ايام المفوض السامي للامن المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي فهل من جديد حملته لاعادة النازحين السوريين الى بلادهم؟

□ جاء السيد غراندي ليسألني عن ماهية "العودة الطوعية والامنة" التي ننظمها كمديرية، وقد شرحت له ما نقوم به والتحضيرات المسبقة مع السلطات السورية قبل انطلاق اي قافلة للعودة ضمنا لعدم تعرض احد من العائدين الى اي مساءلة او ملاحقة بعد ابلاغهم بما في حقهم من اجراءات في حال وجدت، وان عملية العودة تجري باشراف ممثلين عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وحضورهم. لكن لاسف، تظل علينا من وقت الى آخر بعض مواقع التواصل الاجتماعي لتتحدث زورا عن التعرض للنازحين السوريين العائدين الى بلادهم، في محاولة لتخويفهم ومنعهم من تسجيل اسمائهم تعبيرا عن رغبتهم في العودة. ولأكون صريحا معكم نحن لا نواجه المجتمع الدولي فحسب، انما نواجه جزءا من المجتمع المحلي مدفوع الاجر مسبقا. نحن نعرف من يمولهم لانشاء هذه المنصات لتخويف النازحين من مغبة العودة الى بلادهم. ما استطع قوله، انه وفي جميع رحلات العودة الطوعية التي نظمت لم يتعرض اي عائد للمساءلة في سوريا، وهذا الشيء ليس بالصدفة. فقد ضمنت الاجراءات المسبقة لهم عودة سليمة وآمنة.

لكن ما اخشاه ان يبقى المجرمون لدينا ومعهم قطاع الطرق المطلوبين في سوريا ما لم تكن قد حلت ازمته قبل تلك المرحلة. نحن نراهن على الوقت لتجاوز هذه المخاوف، ونحاول التخفيف من وجودهم عندنا الى الحد الذي يمكن تحمله. كل هذه المعطيات وضعتها بتصرف السيد غراندي لدحض ما يقال دوليا ومحليا. وما يمكن اضافته، انني التقيت بعض سفراء دول كبرى جاؤوا يشكون تعرض احد العائدين الى سوريا او اثنين منهم لمضايقات. ولما قالت لي احدها "ان من بينهم من اعدم"، سألتها عن اسمه للتثبت مما تعرض له، ذهبت ولم تعد. من

ما نعاني منه مرده الى حجم النكيات على المستوى السياسي